

كته عارو عيروان
داد كاع بالائي نويتنويطادي



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق الصافي و جعفر ناصر حسين و نعيم طه محمد و ابراهيم احمد بليان و عبود صالح التميمي وموحى خاليل شمعون قن نوريسين وحسين ابو السن وصالح المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المعيز / ياسر عيدان مجید دومن - وكيله العماش على حسين المعدي
المعيز عليه / السيد وزير النقل / إضافة توقيفه .

الأدلة:

ادعى المدعى (المعيز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن المدعى عليه / إضافة توقيفه متبلغ عن صرف مخصصات بدل الطعام لمنتسبي مركز شرطة السكة والمبالغة بمقدار ألف دينار عن كل يوم راتبه من منتسبي المركز المذكور وكون المركز مرتبطة من الناحية المالية فقط بالشركة العامة للسكة الحديدية فقد طلب المدعى (المعيز) الحكم بإلزام المدعى عليه بصرف مخصصات بدل الأزرق اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ ولغاية تاريخإقامة الدعوى استناداً إلى الكتاب الصادر من مجلس الوزراء رقم (٩٦٠) في ٢٠٠٦/١٧، حيث قد تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة توقيفه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ وتم رفض التظلم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣٠ وبالعدد (٢١٨١٧) وأقام الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٧ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في الدعوى بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٩ والقضى برد الدعوى وتحميل المدعى الرسم المنطوع والتعاب العحالة وعدم قناعة المدعى بالقرار فقد باشر إلى الطعن به تعييناً لآم المحكمة الاتحادية العليا بالائنجهة العبرفة في ٢٠٠٩/٧/٢ .

كوّادو عيدان
داد كاري بالفي نويتنيام



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
٢٠١٩ / ٣ / ٥
الاتفاقية / تسيير

القرار:

لدى التشكيل والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمهizi وقع ضمن المدة القانونية فقر قبوله شكلاً . ولدوى حفظ النظر على القرار العمايز وجد أنه شخص برد دعوى المدعى للأسباب الواردة فيه . ولوحظ أن وكيل المدعى حضر دعوى موكله بطلب الحكم بالازام المدعى عليه إضافة لوظيفته (العمايز عليه) بصرف مخصصات بدل الأرزاق لموكله عن كل يوم اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ وحتى تاريخ إقامة الدعوى وحيث أن هذا الطلب لا يدخل ضمن اختصاص محكمة القضاء الإداري لأن اختصاصتها محددة بالمدة (٦٠/٦٠) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ العامل وهي النظر في صحة الأدلة والقرارات الإدارية وحيث أن المحكمة قضت برد الدعوى للأسباب لغيرها فإذا كان حكمها جاء صحيحاً وموافقاً للقانون من حيث النتيجة عليه فقر تصديقه ورد الاعتراضات التمهيزية وتحليل العمايز رسم التمهيز وصدر القرار بالاتفاق فنس

.٢٠١٩/٣/٥

الرئيس
محدث المعمود

العضو
فاروق محمد السناني

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم مهلهل
العضو
ميخائيل شمعون قس خورفين

العضو
أكرم محمد ياسين
العضو
حسين أبو العين

العضو
عبد صالح التميمي
العضو
مسعود العذري